مجلة قەڵای زانست العلمية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق

المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣

رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

النكرة والمعرفة عند الحلواني

شورش جوهر حمد أمين
طالب ماجستير، قسم اللغة العربية/ اللغة، فاكلتي التربية، جامعة كوية، كوية، إقليم كوردستان، العراق
shorshjawhar82@gmail.com

أ.م.د. عبدالخالق ولي فتاح
قسم اللغة العربية، فاكلتي التربية، جامعة كوية، كوية، إقليم كوردستان، العراق
abdulxalq.waly@koyauniversity.org

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: ٢٠٢٢/١٢/١
القبول: ٢٠٢٣/١/٢٤
النشر: شتاء ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:
Halwani.Definite
Indefinite
Annahu almuyassar

Doi:
10.25212/lfu.qzj.8.5.27

الملخص

هذا البحث عنوانه (النكرة والمعرفة عند الدكتور محمد خير الحلواني) وهو بحث مستل من رسالة الماجستير، نتابع فيه جهود الدكتور الحلواني في دراسة النكرة والمعرفة في كتبه النحويّة ومن بينها (النحو الميسّر) على وجه الخصوص ، بغية الكشف عن جوانب الدقّة والتميّز عنده في معالجة هذا الموضوع، إلى جانب الجوانب التي يمكن أن يكون قد أخفق فيها، ووتبيين وجوه الخلاف بينه وبين الدارسين الآخرين من القدماء والمحدثين ، وتسجيل ملاحظاتنا في بعض المواضع التي تطلبّت.

وفي نهاية البحث سجّلنا أهمّ النتائج التي توصّلنا إليها بأسلوب موجز ومركّز ثمَّ وضعنا قائمة المصادر والمراجع التي اِعتمدنا عليها في هذا العمل.

الكلمات المفتاحية: (الحلواني،النكرة، المعرفة ، النحو الميسّر).

المقدمة:

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من أعطى جوامع الكلم.

أمّا بعد...فالدكتور محمد خير الحلواني نحويٌّ سوريّ، وُلِد في مدينة حلب في سوريا عام 1933م، بدأ تعليمه الأوّلي من مدارس حلب، ثمّ انتقل إلى دمشق بهدف إكمال دراسته، وتخرّج في قسم اللغة العربيّة بجامعة دمشق نهاية خمسينات القرن الماضي. (المصطفى، الأنترنت، 1439هـ)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تلقى علوم العربية من أكابر علماء الشام في جامعة دمشق، منهم الأستاذ الدكتور صبحي صالح، والأستاذ سعيد الأفغاني، والدكتور أحمد راتب النفّاخ، ويقال إنّ الدكتور رمضان عبدالتوّاب قد قال له في مناقشة أُطروحته للدكتوراه: ((أنتَ السوريّ العالم، ولا تقلّ شأنًا عن أستاذك الدقيق أحمد راتب النفّاخ)) (المصطفى، الأنترنت، 1439هـ)

يقول الأستاذ الدكتور شوقي المعرّي عنه : ((يُعدُّ الدكتور محمد خير الحلواني رائدًا من روّاد تجديد النحو العربي، وإن لم يُذكر بين المجددين أمثال عبدالسلام هارون، وعباس حسن، والدكتور مهدي المخزومي، والدكتور شوقي ضيف، وغيرهم، ولكن من يطّلع على ما كتبه، وما ضمّن كتبه من آراء وأحكام، يجد أنّ عنده تجديدًا لا يكاد يصل إليه الذين سبقوه، ولا سيّما في كتابه "النحو الميسّر" الذي ضمّ معظم أبواب النحو، فقد بثّه أحكامًا تستندّ إلى المنطق والقاعدة والتحليل الرياضي، فوصل منها كلّها إلى الاستنتاج والاستنباط، وكان هذا في منهج تميّز به من غيره)). (المعرّي، 2006م، 103)

ويرى الدكتور شوقي المعرّي أنّ التجديد عند الحلواني يظهر في عدّة جوانب، منها طريقة عرض المادّة وشرحها وتبويبها وتقسيمها، كما يظهر من خلال الأمثلة التوضيحيّة الطبيعيّة غير المصطنعة، واستعمال العبارات القريبة من ذهن المتلقّي؛ مهتمًّا بالمعنى عند شرح القاعدة وتحليلها وإعراب شواهدها وأمثلتها. (المعرّي، 2006م، 103)

وللحلواني عدد غير قليل من الكتب الخاصّة بدراسة النحو العربي وأُصوله وتأريخه، كما أنّه قام بتحقيق عدد من النصوص التراثية، نذكر منها:

(النحو الميسّر، الواضح في النحو، المغني الجديد في علم النحو, أصول النحو العربي، المفصّل في تأريخ النحو العربي , الواضح في علم الصرف، المغني الجديد في علم الصرف , سحيم عبد بني الحسحاس , تحقيق كتاب مسائل خلافية في النحو، وتحقيق شرح لاميّة العرب).

وسنحاول في هذا البحث التركيز على معالجة الحلواني لمسألة النكرة والمعرفة، لنبيّن المعالم الأساسيّة البارزة لهذه المعالجة وما ينماز به صاحبها من الدارسين الآخرين قدماءً ومن محدثين الذين تناولوا هذه المسألة حريصين في ذلك على تسجيل ملا حظاتنا وتعليقاتنا في المواضع التي تستدعيها من حيث جوانب التميّز وكشف جوانب الفرق بينه وبين غيره من النحاة في بعض المسائل .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

النكرة والمعرفة عند الحلواني

لقد عالج الحلواني هذا الموضوع في القسم الأوّل من كتابه "النحو الميسّر"الذي خصّصه لبعض الموضوعات النحوية التي يمكن وصفها بالتمهيدية مثل: أقسام الكلم والمعرب والمبني . (حلواني، 2013م، 1/138-160)

يبدأ الحلواني الحديث عن هذه المسألة بذكر مقدّمة قصيرة يوضّح فيها مفهوم التعريف والتنكير في الكلام، لكي يضع لنا في نهايتها- على غير عادته- تعريفًا للنكرة والمعرفة، وذلك لأنّه أهمل في الغالب تعريف كثير من المسائل التي عرّفها النحاة، فقال في تعريف النكرة: ((هي الكلمة التي لا تدلّ على شيء معيّن خاصّ في العالم الخارجي، بل يراد بها فرد من أفراد الجنس العام من دون تحديده للمخاطب))، وقال في تعريف المعرفة: ((كلمة تدلّ على شيء خاصّ محدّد يعرفه المتكلّم والمخاطب)) (حلواني، 2013م، 1/138)

وجدير بالذكر أنّه جمع أشياء مختلفة متعلّقة بالتنكير في مبحث واحد تحت عنوان (تفاوت التنكير) ، وذكر فيه ثلاث درجات للنكرة، وهي:

1. النكرة المحضة: وهي التي غير موصوفة ولا مضافة، ولا محلّاة بـ (ال).
2. النكرة المخصّصة : وهي التي موصوفة أو مضافة إلى نكرة مثلها.
3. النكرة معنىً: وهي التي إمّا تكون محلاّة بـ (ال) الجنسية، وإمّا تكون علمًا للجنس (حلواني، 2013م، 1/139)

وأمّا بخصوص المعيارين الأساسيّيْن اللذيْن يُعرف في ضوئهما النكرة عند الدارسين القدماء, وهما : (المعيار الصرفي) المتمثِّل في دخول (ال) على النكرة واكتسابها التعريف, و(المعيار النحوي) المتمثِّل في جرّها ب (رُبَّ) (المرادي، 2006م، 139) و (السيوطي، 1992م، 1/188), نجده يحرص على تفصيل حالات هذا المعيار النحوي وصوره المتعدِّدة فيذكرُ منها :

1. وقوع النكرة اسمًا لـ (لا) نافية للجنس.
2. وقوعها حالاً أو تمييزًا.
3. وقوعها مضافةً إضافةً معنوية.
4. وصفها بنكرة مثلها . (حلواني، 2013م، 1/142-143)

وأمّا بالنسبة إلى المعارف، فنجد أنّ الحلواني لم يقم بحصر المعارف على عادة النحاة، وإنّما عالجها بأسلوب آخر يدلّ على تأثُّره بالدراسات اللغوية الحديثة، فقد ذكر المعارف ضمن حديثه عن وسائل التعريف، والتي بيَّنها على هذا النحو:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1. الوسيلة المقاميّة:

ويقصد بهذه الوسيلة الملابسات الاجتماعيّة التي تُحيط بالحدث الكلاميّ، وبيّن أنّ المعارف التي تُعرف بهذه الوسيلة هي: (اسم الاشارة، وضميرا المخاطب والمتكلّم، والمنادى النكرة المقصودة).

ويُنبّه الحلواني هنا على أنّ الذي جعل المنادى معرفة هو القصد وليس أداة النداء كما يرى بعض النحاة الذين فاته أن يذكر لنا أسماءهم.

كما يُنَبِّهنا أيضًا على شيء لم يتنبّه إليه غيره من الدارسين، وهو أنّ اسم الإشارة قد يشار به إلى شيء غير موجود حسًّا، كأنْ تقول لشخص: (هذا هو سبب عدم نجاحي)، بعد أن تذكر له جميع الأسباب (حلواني، 2013م، 1/144-145).

وهنا نحبّ أن نشير إلى أنّ ما ذهب إليه الحلواني في أنّ " اسم الإشارة قد يشار به إلى شيء غير موجود حسًّا" كلام دقيق، ولكنّنا نرى أن هناك ما يقوم مقام الموجود الحسّيّ الذي أشار إليه وهو الكلام الذي سبق اسم الإشارة، الذي قد يشار به إلى موجود معنوي.

2. الوسيلة السياقيّة:

ويقصد بالسياق هنا سياق التركيب اللغويّ، وأشار إلى أنّ هذه الوسيلة يعرف بها المعرّف بالإضافة، والاسم الموصول، وضمير الغائب.

ويذكر الحلواني أنَّ الاسم الموصول قد اختلف النحاة في سبب تعريفه، فمنهم من يقول إنّه معرّف بصلته، ومنهم من يرى أنّه معرّف بـ (ال)، ومنهم من يرى أنّه معرّف بالدلالة، من غير أن يحدد لنا أصحاب هذه الآراء.

ويرى أنّ الراي الأوّل هو الصحيح، إلاّ إنّه إشترط أن تكون صلة الموصول معروفةً عند المخاطب، ونبّهَ على أنَّ المتكلّم إن لم يقصد من اسم الموصول مسمّىً معيّنًا، كان كالمحلى بـ(ال) الجنسيّة أو النكرة الموصوفة.

ويثير الحلواني هنا إشكالية تتعلّق بعودة ضمير الغيبة إلى النكرة، أيُعَدُّ معرفة أم نكرة؟، فذهب إلى أنّ الرأي الصحيح هو أنّه معرفة وإن كان مرجعه نكرة (حلواني، 2013م، 1/145-146)

ونرى أنَّ إشتراطه في الصلّة أن تكون معروفة عند المخاطب يعبّرُ عن موقفٍ سليمٍ ودقيق ، لأنّ معرفة المخاطب لمدلول جميع المعارف شرط أساسيّ لتحديد كونه من المعارف ، ولكنّه فيما يخصُّ المعرّف بالإضافة لم ينتبه إلى أنّه لايكون معرفة عند المخاطب بمجرد الإضافة مالم يكن المضاف إليه معروفًا عنده (الكشو، 1997م، 211).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وبخصوص رأيه في اعتبار ضمير الغيبة معرفةً وإنْ كان مرجعه نكرة،نلاحظ أنَّ الرضي الإستراباذي (686ه) يرى أنّ الأمر متوقف على الاسم النكرة الذي يعود إليه الضمير، هل هو مخصوص بشيء؟، ففي المثال الذي جاء به الحلواني (ابتعت مجلةً وقراتها) قد اختصّت المجلة بالشراء، لهذا يعود الضمير (ها) معرفة هنا، ولكن إن لم يختصّ الاسم النكرة بشيء فالضمير نكرة، نحو: (أ رجل قائم أبوه؟) فالضمير (هاء) في (أبوه) نكرة، لأنّه يعود إلى اسم نكرة غير مخصّص بشيء (الاسترآباذي، 1996م، 292/2)

ونحن نرى أنّ هذا الضمير يشبه المعرّف بـ (ال) التي للعهد الذكري، فالإسم النكرة إذا ذُكر مرّتين في الكلام تدخل عليه هذا الـ (ال) في المرة الثانية فيعرف بها، وهذا الضمير الذي مرجعه نكرة يشبه هذا المعرّف بـ (ال) التي للعهد الذكري كأنّك ذكرت الاسم النكرة الذي يعود إليها ضمير الغيبة مرّتين، فالمثال الذي جاء به الحلواني (ابتعت مجلة وقرأتها) بمعنى (ابتعت مجلة وقرأت المجلة).

3. الوسيلة الدلاليّة:

ينبّه الحلواني إلى أنّه يعرّف بهذه الوسيلة معرّف واحد وهو العلم، وينبّهنا إلى أنّ هذه الوسيلة قد تتعارض مع الوسيلة المقامية، بأن يكون هناك مثلاً أكثر من طالب في صفّ واحد يسمّى (سميرًا)، ففي هذه الحال يشبه العلم اسم الجنس، ويحتاج في تعيينه وتعريفه إلى (ال) أو إضافة.
ويشير هنا إلى أنّ اسم العلم إذا ثُني أو جُمع يحتاج إلى التعريف بـ (ال) (حلواني، 2013م، 146/1-147).

وبخصوص احتياج العَلَمِ إلى التعريف بـ (ال) أو الإضافة عند تعارض الوسيلة الدلاليّة مع الوسيلة المقامية، نرى أنّه يمكن تعريفه أو تعيينه بالوصف أيضًا، كأن نقول في هذه الحال (محمد الطويل) أو (محمد القصير) وهكذا...

أمّا بشأن احتياج العلم إلى التعريف بـ (ال) في حال تثنيته أو جمعه، فنرى أنّ حال العلم المثنّى أو الجمع المعرّف بـ (ال) هنا كحال العلم المفرد في تعارض الوسيلة الدلاليّة مع الوسيلة المقاميّة، ففي نفس الصفّ الذي ذكره الحلواني إذا قلنا (السميران) فمدلول هذه الكلمة غير معروف عند المخاطب، وذلك بسبب وجود أكثر من سميريْن، ففي هذه الحال نحتاج في تعيينهما إلى وصفهما أيضًا، كأن نقول مثلاً (السميران الطويلان) إذا كان اثنان منهم طويلين فقط، إلاّ إذا كان معروفين عند المخاطب قبل الكلام.

يقول الدكتور صالح الكشو : ((المعرفة إذا لم يف بالحاجة احتيج في الغالب إلى توضيحها من جهة قسيمة ثانية، هي قسيمة الثواني الموضّحة لأوائلها بأسلوب من الأساليب كالصفة وغيرها)) (الكشو، 1997م، 23).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4. الوسيلة الصرفيّة:

يقصد بهذه الوسيلة المعرفة التي تنشأ من النكرة بواسطة دخول (ال) العهدية، أو (ال) التي تنوب عن الضمير.

ويجعل الحلواني (ال) العهدية هذه ثلاثة أقسام، وهي:

- للعهد الذهني: وهي التي تدخل على ما يُعرَف مسمّاه عند المتكلم والمخاطب، نحو قولنا : (عدتُ من الجامعة) فالجامعة معهودة ذهنيًا ويعرف مدلولها من مجرّد ذكرها.
- للعهد الذكري: وهي التي تدخل على اسم يذكر مرتين، ويكون في المرة الثانية معرفًا بها، ومثّل لها بقوله تعالى: (كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى الفرعون الرسول) (سورة المزمّل، الآية : 15-16).
- للعهد الحضوري: وهي التي تدخل على اسم يحضر مسمّاه، نحو هذا الرجل يحبّك (حلواني، 2013م، 1/147-148).

وينبّهنا الحلواني إلى أمر لافت وهو تداخل الوسيلتيْن المقاميّة والسياقيّة مع الوسيلة الصرفيّة على الرغم من اعتمادها على لاصقة (ال)، موضّحاً بأنّ (ال) إذا كانت للعهد الذكري فإنّ السياق ذو أثر واضح في التعريف، ويقصد أنّه يجب في هذه الحال أن يكون مدلول الاسم المذكور معروفًا عند المخاطب، وأمّا الوسيلة المقاميّة فيتّضح أثرُها في هذا الشأن بوجوب كون مخاطبٍ أمامك توجّهه إلى موضع المشار إليه، ولا بدّ أيضًا من وجود شيء حسّيّ تتوجّه إليه الإشارة.

وأمّا بخصوص (ال) التي تنوب عن الضمير التي وضّحها بقوله تعالى: ((فأمّا من خاف مقام ربّه ونهى النفس عن الهوى فإنّ الجنّة هي المأوى)) (سورة النازعات، الآية: 41)، أي: نفسه، و هواه، ومأواه (حلواني، 2013م، 1/147)، فنرى أنّ حالها حال (ال) التي للعهد الذكريّ، فلا بدّ لتعريف مدخولها من ذكر اسم قبلها يعود إليه الضمير الذي ناب عنه هذه الـ (ال). ولم يحرص الحلواني على بيان المواضع التي يجب فيها ثبوت (ال) العهديّة، والمواضع الأخرى التي تُحذف فيها، وهو من الجوانب التي عنيت بها المصادر النحويّة القديمة التي عالجت (ال) العهديّة (ابن هشام، 1999م، 147-151).

ويتتبَّع الحلواني بعد ذلك أنواع المعارف فيولّي اسم العلم من بين جميع المعارف اهتمامًا خاصًّا، ويعرّفه بأنّه الاسم الذي يطلق على مسمىً خاصٍّ ليكون علامة يعرف بها (حلواني، 2013م، 1/150).

ولكنّه فاته هنا أن يشير إلى أنّ تعيينه لمسمّاه يكون مطلقًا من غير قيد زائد عليه، وذلك لأنّ سائر المعارف ما عدا العلم تعيّن مسمياتها تعيينًا مقيّدًا إمّا بقرينة لفظية أو معنوية متى فارقتها زالت تعيينها، فعلى سبيل المثال المعرَّف بـ (ال) يعيّن مسمّاه مادامت فيه (ال) فإذا فارقته فارقه التعيين، وكذا سائر المعارف (الأزهري، د.ت، 1/113).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وبعد تقسيمه العلم إلى الاسم والكنية واللقب، نفهم من تعريفه للاسم العلم أنّه يشترط فيه أن يكون خاليًا من معاني المدح أو الذم، وأن يكون مجرّدًا من أب، أو أم وأشباهما... (حلواني، 2013م، 151/1)

ولكنّ الشيخ مصطفى الغلاييني لا يشترط هذا الشرط ، وإنّما العبرة عنده باسميّة العلم هو الوضع الأوّل، سواء أ دلّ على مدحٍ، أم ذمٍّ كسعيد وحنظلة، أم لم يدلّ عليهما كزيد و عمرو (الغلاييني، 2008م، 109)

ويذكر الحلواني أنَّ العلم ينقسم إلى قسميْن، هما: المرتجل والمنقول، فالمرتجل يقصد به ما ليس له استعمال سابق، نحو سعاد.

وأمّا المنقول، فيقصد به ما كان له استعمال سابق للعلميّة، ويشير إلى انواع من النقل، منها النقل من صفةٍ صرفيّةٍ، نحو: فاطمة، أو من مصدرٍ، نحو: فضل، أو من اسم جنسٍ، نحو: أسد، أو من جملة فعليّة: نحو: لكي لا تحصدوا في البحر، أو من جملة اسميّة، نحو: هذا أو طوفان، أو من فعلٍ خالٍ من الفاعل، نحو: يزيد (حلواني، 2013م، 151/1).

وهناك أنواع أخرى من الأعلام المنقولة لم يذكرها الحلواني، منها: المنقول من حرف معنىً، كمن سُمّي بـ(رُبَّ)، أو (أن)، أو من حرف واسم، نحو: (بهناء)، أو (الحارث)، أو من حرف وفعل، نحو: (اليزيد) (حسن، 2004م، 281/1).

وفي حديثه عن علم الشخص وتقسيمه إلى ما يجوز تحليته بـ (ال) وما لا يجوز، وما يجب، يقول عن القسم الأوّل إنّه يكون محلّى بـ (ال) وغير محلّى بها (حلواني، 2013م، 153/1).

ولم ينبّه هنا أنّ هذا القسم من أقسام علم الشخص يشمل الأعلام المنقولة، ولم يبيّن لنا متى تتحلّى أسماء هذا القسم بـ(ال) ومتى لا تتحلّى بها؟، وهو الجانب الذي حرصت المصادر النحوية على تفصيل القول فيه، وبيان ذلك بإيجاز هو أنّك إذا نظرت في هذه الأسماء إلى الأصل الذي نُقل منه وأردت بالاسم المنقول نحو (الحارث)، للتفاؤل بانّه يعيش ويحرث، ولكن إذا لم تنظر إلى الأصل، وإنّما كونه علمًا لم تدخل (ال) عليه (ابن عقيل، 2000م، 147/1-148).

ويشير الحلواني إلى مسألة تثنية علم الشخص وجمعه، فينبّه على أنّه يفقد تعريفه في هذه الحال ولهذا يعرّف بـ(ال) إذا أريد ذلك (حلواني، 2013م، 153/1) .

ولكنّه لم يبيّن لنا السبب في فقد العلم تعريفه في حال تثنيته أو جمعه، والسبب في ذلك هو أنّ التعريف في العلم هو بسبب وضعه على معيّن، والعلم المثنّى أو الجموع ليس موضوعًا إلاّ في أسماء

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

معدودة، ففي هذه الحال وجب تعويض هذا التعريف الزائل بأقلِّ لفظٍ موضوعٍ للتّعريف وهي (ال) (الاسترآباذي، 1996م، 517/2).

ولكنّ المرادي(749 هـ) يرى أنّ هذا التعريف ليس عوضًا عن التعريف الزائل بالتثنية والجمع، وإنّما هو كسائر النكرات إذا أريد تعريفها عرفت (المرادي، 2006م، 182) .

وهناك حالة لا يُعرَّف فيها العلم المثنّى والمجموع، لم يشر إليها الحلواني، وذلك في الاسماء المشتركة المتصاحبة، كـ(أبانيْن) لجبلين متقابلين، يقال لأحدهما (أبان الريّان)، لكثرة الماء فيه، وللآخر (أبان العطشان) لقلة الماء فيه، وكذا: (عمايتان)، جبلان متقابلان لهذيل متقاربان اسم كل منهما عماية، وكذا (جُمادَيَان) مثنى جَمادى، أي جَمادى الأولى، وجَمادى الآخرة. (الاسترآباذي، 1996م، 518/2).

وهناك حالات أخرى يُنكَّر فيها العلم لم يُشرْ إليها الحلواني، منها:

1. تنوينه إذا كان لا يقبل التنوين، كأن يكون مبنيًّا أو ممنوعًا من الصرف، نحو: (مررت بنفطويهٍ)، أو نحو: (أقبل إبراهيمٌ).
2. إذا وقع العلم بعد ما يختصّ بالنكرات، نحو (لا النافية للجنس)، و(من الاستغراقيّة الزائدة)، و(رُبَّ)، نحو: (لا عمرَ أفضل من عمر بن الخطّاب)، و(ما من خالد كخالد ابن الوليد)، و(رُبَّ زيدٍ أحسن من زيدٍ) (فاضل السامرائي، 2007م، 76/1-78).

وفي حديثه عن (علم الجنس) لم يبيّن لنا الحلواني سبب وضع مصطلح (العلم) لهذه الأجناس التي هي نكرة في المعنى ولا يختصّ به فرد معيّن من أفرادها دون الآخر، والسبب هوكما يذكر بعض الدارسين القدماء أنّه وُضِعَ لها كتعويض عمّا فاتها من وضع الأعلام لأفرادها (الأشموني، 1955م، 61/1).

ويذكر الحلواني ثلاثة أقسام لعلم الجنس، وهي:

1. قسم يُطلَق على كائنات حسيّة، كالأسد والذئب والثعلب.
2. قسم يُطلَق على كائنات ذهنية، كالدنيا، والغدر.
3. قسم يُطلَق على الأوقات، نحو: (ابن ذُكاء) للصُّبح، أو (ابنا سمير) أو (ابنا سبات) لليل والنهار (حلواني، 2013م، 154/1-155).

ولم يذكر القسم الذي يطلق على الأعيان، نحو (هيّان بن بيّان) لكلّ مجهول النسب، و (طامر بن طامر) لكلّ من لا يُعرَف ولا يُعرَف أبوه، و (هيَّ بنت بيَّ) بمعنى : أي خلق هو (ابن هشام، 1999م، 125/1) .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وينبّه الحلواني على أنَّ هذا العلم له جانبان، دلاليّ وسياقيّ، فهو من حيث الدلالة كالنّكرة، لأنّه لا يُطلق على فرد واحد معيّن من أفراد الفصيلة الواحدة، بل يُطلق على كلّ واحد منها، وأمّا من حيث السياق فهو كالمعرفة، ونقل لنا مجموعة من الحالات لتثبيت كلامه هذا، منها:

- وقوعه موقع المبتدأ وموقع صاحب الحال.
- وصفه بالمعرفة، نحو: كلّ الحيوانات تهاب أسامة الهصور.
- يمنع من الصرف، فيعامل معاملة اسم الشخص، فإذا اجتمعت له علّة ثانية مع العلمية مُنع من الصرف، كأن يكون مؤنثًا: نحو هُنَيْدَة.
- يبنى بعضه على الكسر إذا كان على وزن (فعالِ)، فيعامل بذلك معاملة : حذامِ، وقطامِ، من أعلام الإناث.
- لا يدخله (ال) (حلواني، 2013م، 1/155-156).

و فاتَ الحلوانيَّ أن يذكر أنّه لا يضاف أيضًا، فلا يقال : (أسامة الغابة) (الغلاييني، 2008م، 111).

ويعرض الحلواني بعد ذلك إلى الشّكل اللفظي للعلم، فيقسِّمُ اسمَ العلم إلى ثلاثة أقسام، وهي:

1. العلم المفرد، وهو الذي يتألّف من لفظ واحد.
2. العلم المحكي، وهو الذي نُقِلَ عن جملة فعلية، نحو: (تأبَّطَ شرًا)، و(شابَ قرناها)، أو عن جملة اسميّة، نحو: (ثرثرة فوق النيل)، وهو اسم كتاب.
3. العلم المركّب، وهو الأسماء المركّبة تركيبًا إضافيًا، نحو: عبدالله، أو تركيبًا وصفيًّا، نحو: مصر الجديدة، أو تركيبًا مزجيًّا، نحو: سيبويه (حلواني، 2013م، 1/157-158).

وفي مسألة ترتيب أقسام العلم في الجملة،يشيرإلى أنّه إذا اِجتمع علم ولقب، غلب تقديم العلم (حلواني، 2013م، 1/159).

ولكنّه لم يبيّن لنا السبب في هذا التقديم، الذي يبدو أنَّه يتمثَّل في كون اللقب أشهر؛ لإجتماع العلميّة مع شيء من معنى النعت فيه، فلو تقدّم قبل العلم لأغنى عن الاسم (الاسترآباذي، 1996م، 2/528).

ويتناول الحلواني مسألة إعراب الأسماء المكوّنة من اجتماع علمين، سواء كانا مفردين كـ(أحمد شوقي)، أو مركّبين كـ(عبدالله عبد الصمد)، أو كان الأوّل مركّبًا والثاني مفردًا، نحو : (عبدالله أحمد)، أو كان الأوّل مفردًا والثاني مركّبًا، نحو : (أحمد عبدالله)، فيرى أنّ الثاني يكون عطف بيان للأوّل، إلاّ في الحال

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الأخيرة، أي في مثل (احمد عبدالله)، فقد أجاز أن يكون الثاني مضافًا إليه أيضًا (حلواني، 2013م، 159/1-160).

ويبدو أنَّ هذا الرأي قد سبق إليه الرضي الإستراباذي الذي يقول: ((ويجوز الاتباع والقطع ... سواء كانا مفردين أو مضافين أو مختلفين في ذلك، وإن كانا مفردين أو، أوّلهما، جاز إضافة الاسم إلى اللقب)) (الاسترآباذي، 1996م، 528/2).

ولكن الحلواني لم يشر إلى الإعراب بالقطع الذي ذكره الرضي، والمقصود بالإعراب بالقطع هو القطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ، وتقدير الكلام في قولنا: (زيد أنف الناقة) هو (زيد هو أنف الناقة)، أو إلى النصب على إضمار فعل، والتقدير : (زيد أعني أنف الناقة) (ابن عقيل، 2000م، 100/1).

ويشير الحلواني إلى أنّ هناك من أجاز إعراب الثاني -في حال اجتماع علمين مفردين- بدلاً للأوّل، ولكنّه يعتبر إعراب الثاني عطف بيان أصحّ من وجهين، الأوّل منهما هو أنّ في عطف البيان بيانًا وتوضيحًا، والثاني أنّ إسقاط الأوّل يؤدي إلى خلل في التسميّة (حلواني، 2013م، 159/1).

وربما يقصد الحلواني بالذين أجازوا إعراب الثاني بدلاً بعض الدارسين القدماء من أمثال : المرادي (ت749هـ)، والشيخ خالد الأزهري (ت905هـ)، والأشموني (ت929 هـ)، فهؤلاء أجازوا في إعراب الثاني أن يكون مضافًا إليه أو إعرابه بالقطع، كما أجازوا أن يكون الثاني تابعًا للأوّل، إمّا بدلاً منه (بدل كلّ من كلّ)، أو عطف بيان على الأوّل (المرادي، 2006م، 179/1)و (ابن هشام، 1999م، 122/1)و (الأشموني، 1955م، 59/1).

ونقل الصبّان لنا في حاشيته أنّ النوشري أجاز وجهًا ثالثًا لهذه الحالة وهو أن يكون تأكيدًا بالمرادف (الصبّان، د.ت، 2016/1).

ولكنّ الشيخ مصطفى الغلاييني يرى أنّه لا يجوز الإضافة من غير المفردين (الغلاييني، 2008م، 112).

ونلاحظ أنَّ الدكتور الحلواني في معالجته لموضوع النكرة والمعرفة قد أغفل الحديث عن بعض المسائل المتعلّقة بهذا الموضوع التي عرض لها الدارسون الآخرون ، منها:

1. الكنابة عن الأعلام وعن غير الأعلام (الاسترآباذي، 1996م، 519/2-523).
2. استخلاص الأوصاف من الأعلام (فاضل السامرائي، 2007م، 74/1).
3. العلم بالغلبة (فاضل السامرائي، 2007م، 79/1).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ونحرصُ بعد هذا العرض الموجز لموقف الدكتور الحلواني من موضوع المعرفة والنكرة على أن نبيّن وجهة نظرنا الخاصّة فيه ,فنرى أنَّ جوهر هذا الموضوع يتوقّف على ما يدور بين المتكلّم والمخاطب أثناء عملية الإخبار، فمن المعلوم أنَّ عملية الإخبار هذه يجب أن تتوفّر فيها عناصر لا تتمّ العملية من دون أحدها، وهي:

1. المُخبِر، أي المتكلم أو المخاطِب.
2. المُخبَر، أي السامع أو المخاطَب.
3. المخبَر عنه، وهو مضمون الكلام الذي يريد المخبِر إيصاله إلى المخبَر.

والمعارف في رأينا تقع كلّها موقع (المُخبَر عنه) , فالمُخبِرُ يأتي بالمعارف أثناء عملية الإخبار لكي يحدث التواصل بينه وبين المُخبَر.

ونظنُّ أنّ المعارف لا تكون معروفة عند المخبَر بمجرد ألفاظها، وإنّما تكون معروفة عنده إذا عرف مدلولها، ولا نقول عند (المخبِر)، لأنّه لا يعقل أن يأتي المخبِر بمعرفة لا يعرف مدلولها.

ولذلك يمكن أن نقسّم المعارف حسب معرفة المخبَر هذه إلى ثلاثة أقسام ، وهي:

1. المعرّف بـ (ال)، والعلم, والمعرّف بالإضافة , وضمير الغائب, فهذه المعارف يجب أن يكون مدلولها معروفًا عند المخبَر قبل عملية الإخبار. فبخصوص المعرّف بـ (ال)، فعندما نقول لطلاب المدرسة مثلاً: (جاء المدير)، لا يكون مدلول لفظ (المدير) معروفًا عندهم بمجرّد وجود (ال) فيه وإنّما يكون معروفاً بسبب سابق معرفتهم له، وكذلك الحال بالنسبة إلى (العلم). فإنّه لا يعرف مدلوله عند المخبَر من مجرد ذكر لفظ العلم ما لم يكن هذا الشخص المسمّى بهذا العلم معروفًا قبل عملية الإخبار، والحال نفسه يصدق على المعرّف بالإضافة، فإنّه لا يكون معروفًا بمجرّد إضافته ما لم يكن مدلول المضاف إليه معروفًا عنده قبل النطق، وكذلك الحال في الضمير الغائب فإنّه يجب معرفة مدلول الاسم الذي يعود إليه هذا الضمير مُسبقاً لتتَّضح دلالة هذا الضمير.
2. أسماء الإشارة والأسماء الموصولة , فهذه المعارف لا يعرف المخبَرُ مدلولَها قبل عملية الإخبار، وإنّما يجب على المخبِر أن يعرّفها له أثناء عملية الإخبار. فأسماء الإشارة لا يكون مدلولها معروفاً بمجرّد لفظها، وإنّما تحتاج إلى إشارة حسّيّة سواء كانت باليد أو العين أو بتحريك الرأس نحو المشار إليه أثناء عملية الإخبار ليكون مدلولها معروفًا عند المخبَر. وكذلك الحال مع الأسماء الموصولة؛ فإنّها لا يُعرف مدلولها عند المخبَر بمجرّد لفظها، وإنّما يجب على المخبِر أن يأتي بجملة الصلّة أثناء الإخبار ويجب أن يكون مضمونها معروفًا ليكون الاسم الموصول معروفًا عند المخبَر.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3. وأمّا بخصوص ضمائر المتكلّم والمخاطب، فإنّها لا تحتاج إلى هذه المعرفة، فهي معروفة عند المخاطب؛ لأنّ مدلول كلٍّ منهما حاضر أمام الآخر، فالمخبِر عندما يخبِر المخبَر عن نفسه بالضّمير المتكلّم، لا يحتاج المخبَرُ إلى سابق معرفة لمدلول ضمير المتكلّم، فمدلوله حاضر أمامه، وكذلك الحال في ضمير المخاطب ، لذلك نظنُّ أنَّ ضميرَ المخاطَبِ هو أَعرَفُ المعارف، لأنّه لا يعرفُ المخاطَبَ أحدٌ أكثَرَ مِن نفسِهِ.

يقول ابن يعيش في شرحه للمفصّل إنَّ ضمير المتكلّم هو أعرف الكنايات ,لأنّه ليس يوهم غيرها في الحضور ويأتي بعدها ضمير المخاطب , ثمّ الغائب فهي أضعفها (ابن يعيش د.ت، 3/84-85) .

ونرى أنَّ ضمير المخاطب من الأنسب أن تُقدَّمَ في مراتب التعريف على ضمير المتكلِّم؛ وذلك لأنّ الضابط في اعتبار معرفة المعارف هو المخاطب وليس المتكلّم، فلا يكون الاسم معروفًا إلاّ إذا كان مدلوله معروفًا عنده، فجلّ عملية الإخبار وتعريف الأسماء هي من أجل المخاطَب وليس من أجل المتكلّم، بغية أنْ يفهمَ المخاطَبُ مضمونَ كلامِ المتكلّمِ .

وأمّا بالنسبة إلى المنادى النكرة المقصودة، فهو ليس عندنا من المعارف ,لأنّنا نرى أنّه لايقع موقع (المخبَر عنه) حتّى نجعله ضمن المعارف، وإنّما هو المخبَر(المخاطب) (المحزومي 1986م، 302)، والمعارف كما قلنا لا تقع في عملية الإخبار إلاّ موقع المخبَر عنه.

النتائج:

خلَّص هذا البحثُ إلى مجموعة من النتائج البارزة، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. لم يحصر الحلواني المعارف على طريقة النحاةالقدماء المعهودة ، وإنّما وزّعها ضمن وسائل سمّاها (وسائل التعريف).
2. بيّن الحلواني أنّ الذي يجعلُ المنادى النكرة المقصودة معرفةً هو القصد وليس أداة النداء.
3. نبّه الحلواني على أنّ اسم الإشارة الّذي يشار به عادة إلى موجود حسّيّ قد يشار به أحيانًا إلى شيء غير موجود حسّيًّا.
4. واستدركنا عليه في هذا الشأن أنَّ هناك ما يقوم مقام الموجود الحسّيّ ، وهو الكلام الذي يسبق اسم الإشارة، لهذا كان من الأحسن أن يقول: (إنّ اسم الإشارة قد يشار به إلى شيء معنويّ).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5. بيّن الحلواني أنّ المتكلّم إنْ لم يقصد من اسم الموصول مسمّى معيّنًا كان كالمُحلّى بـ (ال) الجنسيّة والنكرة الموصوفة.
6. يرى الحلواني أنّ الضمير العائد إلى النكرة يُعدّ معرفة، وإن كان مرجعه نكرة، وقد استدركنا عليه في ذلك بأنَّ الأمر متوقّف على الاسم الذي يعود إليه الضمير، فإن كان مخصّصًا بشيء كان الضمير معرفة، وإلاّ فلا.ونرى أنّ هذا الضمير العائد إلى النكرة يشبه المعرّف بـ (ال) التي للعهد الذكريّ، فالنكرة إذا كرّرت مرّتيْن عُرفت في الثانية بـ (ال) العهد الذكريّ، فهذا الضمير مثله تمامًا، كأنّك ذكرت النكرة مرّتين، لأنّ الضمير هو تمام الاسم النكرة الذي يعود إليه الضمير.
7. يرى الحلواني أنّه أحياناً تتعارض الوسيلة الدلاليّة مع الوسيلة المقاميّة,وذلك بأن يكون هناك مثلاًأكثر من طالبٍ في صفٍّ واحد يُسمّى (سميراً), ففي هذه الحال يشبه العلم إسم الجنس , ويحتاج في تعيينه وتعريفه إلى (ال) أو إضافة.
8. إنّ العلم المثنّى والمجموع المعرّف بـ (ال) حالهما حال العلم المفرد في تعارض الوسيلة الدلاليّة مع الوسيلة المقاميّة.
9. إنَّ حال (ال) النائبة عن الضمير حال (ال) الّتي للعهد الذكري من حيث ضرورة سبق كلٍّ منهما باسم يوضِّح مدلولهما .
10. يرى الحلواني أنّ علم الجنس كالنكرة من حيث الدلالة، ولكنّه كالمعرفة من حيث السياق.
11. رجَّح الحلواني إعراب الجزء الثاني من الاسم المركّب من علمين كـ(أحمد شوقي) عطف بيانٍ على إعرابه بدلاً.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

قائمة المصادر والمراجع:

أوّلاً: الكتب:

1. **ابن عقيل**، بهاءالدين عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،د.ط، 2000م.
2. **ابن هشام**، أبو عبدالله جمال الدين، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.
3. **ابن يعيش**، موفق الدين، شرح المفصّل، علق عليه مشايخ الأزهر، ج1، الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.
4. **الأزهري**، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، ج1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
5. **الاسترآباذي**، رضي الدين، شرح الرضي لكافية ابن حاجب، القسم الثاني، المجلد الأوّل، تح: يحيى بشير مصري، ط، 1996م.
6. **الأشموني**، أبو الحسن نور الدين علي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى(منهج المسالك، إلى ألفية ابن مالك)، تح: محي الدين عبدالحميد، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955م.
7. **حسن**، عباس، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجدّدة، ج1، آوند دانش للطباعة والنشر والتوزيع، طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ط1، 2004م.
8. **حلواني**، محمد خير، النحو الميسّر، ج1، دار المأمون للتراث، ط1، 2013م.
9. **السيوطي**، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، تح: عبدالسلام محمد هارون، ود.عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1992م.
10. **الصبّان**، أبو العرفان محمد بن علي ، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تح: طه عبدالرؤوف سعد، ج1، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د.ت.
11. **الغلاييني**، مصطفى، جامع الدروس العربية،مذيَّلاً ببحثي البلاغة والعروض، تح: علي سليمان بشارة، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.
12. **فاضل السامرائي**، فاضل صالح، معاني النحو، ج1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.
13. **الكشو**، صالح، مظاهر التعريف في العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، تونس، 1997م.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

14. **المخزومي**، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.
15. **المرادي**، بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله، شرح التسهيل للمرادي، القسم النحوي، تح: محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، ط1، 2006م.
16. **المعري**، شوقي، التنازع أو الإعمال في النحو العربي، قراءة معاصرة، منشورات اتّحاد كتّاب العرب، دمشق، سوريا، 2006م.

ثانيًا: المواقع الألكترونيّة:

1. **المصطفى**، سعدالدين، سيرة أستاذنا محمد خير حلواني، 15/رمضان، 1439هـ، رابطة العلماء السوريين، الموقع:Islamsuria.com

ناوی نەناسراو وناوی ناسراو لەلای الحلوانی

پوختە:

ئەم توێژینەوەیە ناونیشانی (ناوی نەناسراو وناسراو لەلای الحلوانی)یە، توێژینەوەیەکی هەڵهێنجراوە لە نامەی ماستەر، تیایدا بەدواداچوون بۆ هەوڵەکانی دکتۆر حەلوانی دەکەین لە توێژینەوەی دەربارەی ناوی نەناسراو وناسراو لە کتێبە رێزمانییەکانیدا بەتایبەت (النحو المیسّر)، هەوڵ دەدەین لایەنی وردیی وجیاکاری لەلای ئەو بخەینە ڕوو، هەروەها ئەو لایەنانەش دەخەینە ڕوو کەتیایاندا لەوانیە سەرکەوتوو نەبووبێت، هەروەها خستەڕووی لایەنی ناکۆکی لەنێوان ئەو وزانایانی تری رێزمانی عەرەبی لەکۆن و نوێدا، لەگەڵ تۆمارکردنی تێبینییەکانمان لەو جێگانەی کە پێویستن .

لەکۆتایی توێژینەوەکەشدا گرنگترین ئەو دەرئەنجامانەی کەپێیان گەیشتووین بەشێوەیەکی پوخت لەگەڵ لیستی سەرچاوە پشپێبەستراوەکانمان تۆمار کردوون.

کلیلە وشەکان: *(الحلوانی، ناوی نەناسراو، ناوی ناسراو، النحو المیسّر)*

مجلة قەڵای زانست العلمية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق

المجلد(٨) – العدد (٥)، شتاء ٢٠٢٣

رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

DEFINITE AND INDEFINITE NOUNS ACCORDING TO AL-HALAWANI

Shorish Jawhar Hamadamin
MA. Student, Department of Arabic Language, Faculty of Education, Koya University, Koya, Kurdistan Region, Iraq
shorshjawhar82@gmail.com

Asst.Pro. Dr. ABDULXALQ WALY FATAH
Department of Arabic Language, Faculty of Education, Koya University, Koya, Kurdistan Region, Iraq
abdulxalq.waly@koyauniversity.org

Abstract

This study is titled (Definite And Indefinite nouns according to Al-Halawani), and it is a research extracted from a master's thesis, in which we follow up the efforts of Dr. Al-Halawani in studying the Definite And Indefinite nouns in his grammatical books, including his book (Annahu almuyassar) in particular, in order to reveal the aspects of accuracy and distinction in his handling of This topic, in addition to the aspects in which he may have failed, and the points of disagreement between him and other scholars, ancient and modern, and recording our observations in some of the places that were required.

At the end of the research, we recorded the most important results that we reached in a concise and focused manner, then we put together a list of sources and references that we relied on in this work.

Keywords: *(Halwani , Definite , Indefinite, Annahu almuyassar).*